تراث لحَنِ العَامَّة

مَصْدراً من مَصادر المعجم التاريخي

الدَّكتور
أحْمَد محمّد قدور
جامعة حلب

١- تمهيد:

تطرح مسألة الاتصال باللسانيات الحديثة أموراً تتعلّق بدرسنا اللغويّ، حين يتصدّى الدارسون المعاصرون لبحث أوجه الإفادة منها، أو مقارنتها بالمجالات الدرسية التي وقفوا عليها في تراثنا اللغويّ. فاللسانيات – كما هو معروف– تضمّ جميع ما يتعلّق باللغة من مسائل علمية في الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية. وإنّ أول ما يلاحظه الدارس هو الاختلاف المرير في تطبيق المنهاهج الدرسية الحديثة على درسنا اللغويّ الحديث، وما يتّصل بذلك عادة من تقييم للمناهج العربية القديمة في ضوء ما استجدّ في هذا العصر من مناهج. وقد ظهر ذلك بصورة جليّة حين اتُّخذ المنهج الوصفي منهجاً أساسياً لدرس اللغة. فقد لوحظ في دراسات كثيرة أنّ تطبيقات هذا المنهج الأجنبية كانت تفرض على الدرس اللغويّ العربي قديمه وحديثه دون أن تؤخذ الأمور ضمن إطارها الزمني ومعطياته الثقافية. ولقد آل هذا حقيقة إلى الهجوم على مناهج العربية الفصحى وطرق تدوينها، وعلى مواقف اللغويين الذين وضعوا قواعد وحدوداً لجمع اللغة والاحتجاج لها[١].

فالعربية الفصحى تُتَّهم لدى أولئك بأنّها "معيارية" تهتمّ بالمستوى الصوابي

ولا تعتدّ بالاستعمال، وهو ما أفضى باللغة إلى الجمود والتخلّف عن الحياة وتطوّرها الدائم. ولسنا نريد في مفتتح هذا البحث الوجيز أن نستطرد لمناقشة تلك المسألة، بل نقصد إلى التفريق بين الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية من جهة، والجانب الدلالي الذي يضمّ المعجم من جهة أخرى في ضوء ما عرف عن العربية الفصحى من معيارية. فالمعيارية في الجوانب الأولى كانت ولمّا تزل ذات نفع كبير في المحافظة على كيان العربية، وحمايتها من أخطار التشتّت. إذ لو لم تكن المعيارية ههنا متشدّدة لكان من الطبيعي في ضوء قوانين اللغة استقلال بعض اللهجات وانفصالها عن الفصحى التي قد تتحوّل إلى لغة مقدّسة يقتصر استعمالها على الشعائر الدينية.

أما دلالة المفردات فقد كان بالإمكان إخراجها من نطاق المعيارية الصارمة دون أن ينطوي ذلك على كبير خطر على وحدة اللغة وأنظمتها. فالدلالة التي تتَّصل بالمجتمع اتّصالاً وثيقاً لا يمكن أن تبقى محصورة في الأنماط البدوية من العيش والفكر وغير ذلك من جوانب الحياة. والجوانب الصوتية والصرفية والنحوية هي في الحقيقة أنظمة قياسية يفترض استقرارها بحسب قواعدها التي تتيح إمكانات التوليد الداخلي. فالقواعد الأساسية في هذه الأنظمة – مع النظر إليها على أنّها عامة وليست شاملة– لا تقدّم كمّاً محدوداً من الصيغ والاستعمالات كما توهَّم بعض الدارسين، بل تقدّم أساليب متنوعة يجري عليها الصوغ القياسيّ الذي يتضمّن قدرات توليدية تتأبَّى على الحصر. والأمر في جانب الدلالة مختلف عمّا سبق، لأنَّ المفردات لا تستقرّ على حال لأنّها تتبع الظروف. فالحياة تشجّع على تغّير الدلالة بصورة مطّردة. ومن المعروف في سياق هذه المقارنة أنَّ ما يفصل لغة عن أخرى ليس المفردات – إذ قد تشترك لغة وأخرى في كثير من المفردات– بل هو ما يتعلّق بتلك الجوانب ولا سيّما نظام الجملة.

ومع أنَّ اللغويين القدامى وقفوا من تغيّر الدلالة ذلك الموقف المتشدّد، فإنَّ الدارس يجد شواهد كثيرة على تغيّر الدلالة من عصر إلى آخر، منها ما ورد في تضاعيف بحوثهم المعجمية والأدبية. ومنها ما اتخذ شكلاً قريباً من البحوث المنظَّمة والواضحة المقاصد، ولا سيما في المصطلح والألفاظ الإسلامية. إضافة إلى جانب عنيّ هو التأليف في لحن العامة والتثقيف اللغويّ.

وينفرد المعجم بجانب مهمّ في هذا السياق من التقابل بين اللسانيات الحديثة، وعلوم العربية. فقد لوحظ أنَّ الاطلاع على معاجم اللغات الأجنبية الحديثة ودراستها دفع كثيراً من الدارسين إلى مقارنات سريعة بين تلك المعاجم من جهة، ومعاجم العربية – وجلّها قديم– من جهة أخرى. ومن هنا كانت بدايات التأليف المعجمي الحديث عندنا تحمل سمات من آثار ذلك الاتصال. وقد أثمر هذا – مع الدوافع الذاتية نحو النهوض والتحديث– حركة معجمية ونقدية يمكن أن يعدّ منتصف القرن التاسع عشر بداية لها.

لكنَّ الدعوة إلى التحديث وسدّ النقص كانت تبدأ في أكثر الأحيان بالتعرّض إلى عيوب المعاجم القديمة، وملاحظة عدم وفائها بحاجاتنا المعاصرة[٢]. وإنّ أهمَّ ما يتّصل ببحثنا هنا هو اتّهام المعاجم العربية كافة بأنّها تقف عند حدود معيّنة من الزمان الذي عُرف بعصر الاحتجاج. وأنّها تقتصر على نقل جانب من لهجات العرب دون سواها، لأن منهج اللغويين القدامى كان انتقائياً. أما جهود التالين فقد اقتصرت عند هؤلاء على تنظيم تلك المادة وتبويبها طبقاً لمناهج مختلفة.

ويلاحظ الدارس أنّ مسائل متعدّدة شغلت أذهان المعجميين. منها ما

يتّصل بترتيب الموادّ ومداخلها، ومنها ما يتّصل بالمادّة نفسها من حيث مصادرها وشواهدها. ومنها ما يتّصل بتطوّر المعاني وتدرّجها، والبيئات وأثرها في انتشار الدلالة أو تقليصها. ولا شكّ حقّاً في أهمية هذه المسائل، وما دار حولها من مناقشات امتدّت عقوداً متتالية من هذا القرن، إذ شغلت وما تزال تشغل الدارسين في مختلف نواحي الاختصاص. ومن المعروف أنّ بعض ما سبق ذكره من مسائل يتطلّب تضافر الجهود واستشارة أهل الذكر من أولي العلم واللغة في المجامع اللغوية والمراكز العلمية.

أمّا ما يتصل بالتطوّر الدلالي للمفردات – وهو مدار بحثنا– فقد سعت إلى تحقيقه معظم المعاجم الحديثة على اختلاف مناهجها وتفاوت قدرات مصنّفيها. فالأمر ههنا يحتاج إلى مراجعات واسعة ومفصّلة للتراث الثقافي في التاريخ والجغرافية والفلسفة والدين، إضافة إلى استيفاء جوانب التراث اللغويّ.

ومهما يكن من أمر فإننا نرى أنّ ما نحتاج إليه من معاجم ضمن إطار اللغة العربية الفصحى هو ثلاثة أنواع، هي مع مناهجها ومحتوياتها كما يلي:

أولاً: المعجم الأساسي، وهو معجم يسجّل الرصيد المشترك (Lexi-que Commun). ومنهجه معياريّ يتقرّى الصحيح والقياسيّ والشائع، وكلّ ما هو متّصل بالفصحى بسبب. ومراجعه الرئيسة هي مجامع اللغة ومراكز البحوث القومية.

ثانياً: المعجم الفنّي، وهو معجم يدوّن مصطلحات علم من العلوم أو فرع من فروع المعرفة. ومنهجه وصفي يغلب عليه الاجتهاد ومحاولة التقريب بين مصطلح وآخر ممّا هو متداول في أقطار العروبة.

ثالثاً: المعجم التاريخي، وهو المعجم الذي يهتمّ بتاريخ المفردات بدءاً من أقدم النصوص وحتّى آخر ما وصلت إليه في هذا العصر. ومنهجه وصفيّ – تاريخيّ، لأنه معنيّ بتسجيل تاريخ الاستعمال ومكانه كما كان دون توجيه أو تقييم(٣).

٢- نظرة في تراث لحن العامة:

يبدو أنّ تحديد الزمن الذي تمّ فيه نقل دلالة "لحن" إلى معنى الخطأ في الكلام تكتنفه صعوبات جمّة، بسبب اختلاف الروايات ونقص الأدلة(٤) .. ومع ذلك فإنّ الدارس يجد في قصة أبي الأسود الدؤلي مع الإمام عليّ حين شكا له لحن ابنته، وما سمعه من الناس بداية للتنبُّه إلى اللحن بوصفه ظاهرة متفشية في النّاس. وعلى هذا يمكن أن نعدّ هذه البداية منطلقاً لتحويل دلالة لحن إلى معنى الخطأ في الكلام. ويلاحظ أنّ التصنيف في اللحن كان مبكّراً، إذ كان مرافقاً لتدوين العربية على أيدي النحاة واللغويين. ومن المعروف أنّ أهمَّ أسباب التدوين، هو الخوف على العربية من ذلك اللحن الذي شاع في إقليم العراق قاعدة الخلافة شيوعاً مروِّعاً. ومن هنا نجد أنَّ معظم أهل اللغة كانت لهم رسائل وتصانيف في اللحن بدءاً من الكسائيّ والفرّاء والأصمعي وأبي عبيد القاسم بن سلاّم وغيرهم.

وإذا ما تجاوز المرء القرن الرابع، فإنه يقف على اتّساع اللحن في فئات المجتمع من جهة، وامتداده إلى معظم الأمصار أيّاً كان قربها من قاعدة الخلافة، أو بعدها عنها من جهة أخرى. وبناء على ما سبق يلاحظ الدارس أنَّ التصنيف في اللحن غدا جانباً من جوانب الدرس اللغويّ على امتداد العصور وتعدّد البيئات.

ولقد أتيحت لنا فرصة التعرّف إلى أهمّ ما بقي لنا من تراث لحن العامة في سياق دراسة مستقلة(٥)، خُصِّصت للجوانب الدلالية المستفادة من

مجموعة من المصنفات التي بلغت ثمانية عشر مصنفاً بدأت بالقرن الثاني عند الكسائي وانتهت عند الخفاجي في القرن الحادي عشر الهجريّ[٦].

ويلاحظ أن هذه المجموعة تضمّ جلّ المصنّفات التي وصلتنا من ذلك التراث الضخم. كما تفي – بما حوته من موادّ كثيرة– بالجوانب الدلالية على نحو لا يبتعد عن مناهج علم الدلالة الحديث، مع الاختلاف في وجهة النظر بين الدرس الدلالي المعياريّ، والدرس الدلالي الوصفي.

وتتوزَّع أمثلة اللحن على أنواع تضمّ ما يتصل بالأصوات والصرف والنحو والدلالة والخطّ. ويلاحظ من خلال النظر في المصنّفات التي جرت عليها الدراسة أنَّ أمثلة اللحن في النحو قليلة، بل نادرة، وأن أمثلة اللحن في الأصوات قليلة أيضاً. أما أمثلة اللحن في الصرف فهي التي تمثِّل القسم الأكبر من الأمثلة. ويليها ما يتّصل بالدلالة من أمثلة ومسائل.

أما من جهة التصنيف فيلاحظ أن معظم المصنّفات أوردت ما يتَّصل باللحن في الدلالة تحت عنوان "ممّا تضعه العامة في غير موضعه"، وهو النقل في مصطلحنا. كما أنّ كثيراً من المصنفات وزّعت موادها على أقسام ضمّت إضافة إلى ما ذكر بابين هما: "ما جاء لشيئين أو أشياء فقصروه على واحد"، وهو التخصيص. و"ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره"، وهو للتعميم. ولا بدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ مؤلِّفاً هو ابن مكي اجتمعت لديه جوانب التصنيف المنطقي لتغيّر الدلالة، أي النقل والتخصيص والتعميم، إضافة إلى أنّه فرّق بين لحن العامة والخاصة، ونظر في مستوى الكلام على نحو دقيق فعلاً.

والحقّ أنّ تلك المصطلحات التي ذكرناها، هي نفسها لدى علماء الدلالة المحدثين ضمن ما سمّوه بقوانين المعنى، أو سبل التغيُّر الدلاليّ (Changements de sens). لكنّ ما ينغِّص علينا هذا الكشف العلمي السبّاق لأجدادنا اللغويين هو النظرة المعيارية الصارمة التي شملت الدلالة فيما

شملته من جوانب اللغة. فالأمثلة التي أوردوها تحت تلك العناوين الاصطلاحية الدقيقة حُكِمَ عليها بالخطأ مقدّماً، لأنّها من اللحن. ولا يستثنى من ذلك إلاّ حالات قليلة أو أمثلة محدودة.

ويقود هذا إلى المرور بالمواقف الرئيسة من اللحن كما ظهرت في المصنّفات المشار إليها آنفاً. ويلاحظ أنَّ هناك نزعة عامة غلب عليها التشدّد في المقياس الصوابيّ واختيار الفصيح وحده، ولا سيما لدى المتقدّمين كابن السكيت وابن قتيبة وثعلب. ومن تبعهم كالهروي والزبيدي والحريري والجواليقي وابن الجوزي وابن الإمام. ويمكن أن نعدّ الأصمعي (ت ٢١٦هـ) رأساً لهذه النزعة. وهناك من بعد نزعتان، إحداهما لا تختلف عن الأولى إلا في التوسُّع في قبول وجوه اللغة إن كانت من المسموع عن العرب نصّاً، فهي في هذا لا تختلف عن سابقتها إلا في درجة الاحتجاج بالمسموع، ويمثِّل ابن مكي وابن هشام اللخمي وابن الحنبلي هذه النزعة. وقد انتهى ابن هشام إلى خلاصة هي أنه لا تُلحَّن العامة إلاّ بما لم يتكلم به عربيّ، أما ما استند إلى سماع مهما كانت درجته فلا يُعَدّ لحناً، لأنّه ورد عن أهل اللغة وأصحاب التصرّف فيها. أما النزعة الثانية فيتقدّم أصحابها خطوة ذات أهمية حين أضافوا إلى التوسّع في المقياس الصوابي الاعتدادَ بالمجاز وسبل التطوّر الأخرى في تصويب كثير ممّا جرى على ألسنة الناس. فابن السِّيد البَطَلْيَوسي أحد هؤلاء يعتدّ كثيراً بالمجاز لأنّ أكثر كلام العرب مجاز، ولذلك غمض كثير منه على من لم يتمهّر فيه[٧]. ثم نجد عبارة صريحة لدى البغداديّ يقول فيها بأنّ تخصيص العام ليس غلطاً[٨]، وأنّ ما جرى على القياس صحيح[٩]. كذلك نرى الخفاجي وهو من أصحاب هذه النزعة كثير الاعتداد بالمجاز والقياس والتأويل.

ولن نتوقف بعد أن توضّحت لنا مقاصد أولئك اللغويين، وعرفنا منطلقهم في المحافظة على العربية الفصحى عند بعض المحدثين الذين

انصرفوا عن دراسة هذا التراث الكبير إلى مجاراة بعض المستشرقين في الهجوم على اللغويين القدامى، واتّهامهم بنقص الاستقراء وإهمالهم تدوين كلام الناس، أو لومهم على موقفهم من اللحن إذ عدّوه خطأ[١٠]. فمدار الأمر عندنا هو مدى الإفادة من هذا التراث في رسم صورة مقبولة لتطوّر العربية الفصحى عبر الزمن، وفي مسألة التنقية اللغوية الحديثة والوفاء بمتطلبات التعبير الجديد.

٣- المعجم العربي وصلته بأمثلة اللحن:

كنا أشرنا إلى بعض الآراء المحدثة التي اتّهمت المعاجم العربية بالوقوف عند حدّ زمني لم تتجاوزه، ففقدت بذلك دورها في تسجيل ما طرأ على اللغة من تغيّر، كما هو مفترض في المعاجم التي تتابع الزمن ولا تقف عند حدّ معيّن. ولعلّ فيما نقدّم الآن ردّاً على تلك الآراء المتسرّعة. فلقد أظهرت لنا مجموعة كبرى من أمثلة اللحن التي حلّلناها في مواضع مختلفة من دراستنا أنّ كلَّ ما قيل حولها وارد بنصّه في المعاجم[١١]. ولا يقتصر هذا على المعاجم المتأخِّرة وحدها كاللسان والتاج، بل لقد ظهر منه شيء كثير في المعاجم التي ظهرت بدءاً من القرن الرابع الذي شهد حركة تأليف معجمية كبيرة. والسبب في هذا أنّ أوائل مصنّفات اللحن ظهرت في القرن الثاني كرسالة الكسائي، أي أنّها كانت مواكبة لظهور أول معجم عربيّ هو "**العين**" للخليل المتوفي ١٧٥هـ. فاشتمال المعاجم على تحليل أمثلة من لحن العامة وارد مع أوائل المعاجم، كما أنّه مستمرّ إلى أواخرها فما جاء في المعاجم من أمثلة اللحن يكاد يفوق الحصر ولا سيّما في المعاجم المتأخرة.

فإطلاق الكلام بأنَّ المعاجم أغفلت التعرّض للحن العامة، أو لما طرأ على اللغة بعد عصر الاحتجاج زعم مبالغ فيه. ولا يعني هذا بحال من الأحوال أنّ المعاجم سجّلت كلَّ ما طرأ على اللغة من تغيّر في جميع مجالات الاستعمال،

وفي المستويات العلمية والثقافية والحيوية النفعية كافة. لأنّ هذا ليس من مهمة المعاجم اللغوية وحدها، فهي على الرغم ممّا حوته من أشتات مجتمعات من الأعلام والمصطلحات والأسماء وغيرها، لا تطالب بأن تقوم بتبعة كلّ ذلك على سبيل الاستيعاب.

والمسألة من بعد ليست في تقصير المعاجم في تدوين ما استحدث من تطوّر، ففيها – كما رأينا– الكثير منه، بل في المواقف التي منعت اللغويين من ربط اللحن وغيره من مظاهر التغير بما استقرّ من الدلالات وضمّه إليها على أنه حلقة جديدة في سلسلة التطوّر التاريخي للغة. ولقد قام تحليل معظم الأمثلة لدينا على الاجتهاد في سدّ ذلك النقص، فربطنا التغيّر الطارئ بما استقرّ في اللغة. ومع أنّ المنهج كان يتخلّله الاجتهاد والجنوح إلى الافتراض، فإنّ ما ظهر فعلاً هو أنّ كلام العامة كما جاء في المصنّفات ليس مُنبتّاً إلى درجة يُظَنّ فيها الانقطاع الذي لا يُنبئ بأيِّ صلة. فالعامة لم تأت بلغة جديدة، أو ابتكارات من عدم. وإذا ما أخرجنا من حسباننا تلك الأمثلة التي لم تكن إلا بسبب الاختلاف حول درجات الفصيح، لأنّها واردة غالباً في المعاجم ضمن ذلك النحو من النقاش والخلاف الذي لا تخلو منه مادة من موادّ المعجم تقريباً، فإنّنا نرى أنّ سائر الأمثلة ترتبط بالدلالات المعجمية وتكمِّلها ضمن الدرّج الملاحظ في تطوّر الدلالة عبر الزمن، ووفق السنن التي جرى عليها كلام العرب. أما ما كان منها منقطعاً فهو إما من الذي قصّرت جهودنا وأدواتنا الدرسية عن كشف صلاته بالتدرُّج المعهود، أو ممّا ظهر فجأة في ضرب من الارتجال الذي لا يعوّل على احتساب أيّ علاقة ظاهرة. ومن الملاحظ أنّ هذا قليل إذا ما قيس بالجمّ الغفير من الأمثلة الأخرى.

٤– السمات العامة لأمثلة اللحن:

أ– معطيات المكان:

يتّصل المكان بقضية التغيّر اللغويّ، وانتشار اللغات، ونشوء اللهجات وغير ذلك. وقد توسّع مجال النظر في صلة المكان باللغة مؤخّراً، فنشأ فرع من اللسانيات يعني بآثار البيئة والجغرافية في اللغة والثقافة والحضارة ونحوها، وهو علم اللغة الجغرافي. فالأمور التي تتعلّق بتنوّع اللغات والانتشار اللغويّ وتعايش اللغات في بقعة واحدة، والفروق التي تلتمس بين اللغة المشتركة واللهجات المحلية، هي من اختصاص هذا العلم. ولعلنا نشير في الفقرات التالية إلى جوانب من تلك الصلة بين المكان واللغة.

ومن المعروف بداية أنّ العربية الفصحى انتشرت مع خروج الفاتحين من الجزيرة العربية، وامتدّت حتى بلغت أقصى المغرب وأواسط أوروبة وأقاصي آسية وصحارى إفريقية. ولم يكن هذا الانتشار والامتداد في فراغ، بل لقد لاقت العربية أمامها لغات ولهجات متعدّدة دخلت وإياها في صراع مستمرّ. كما تعرّضت العربية الفصحى بعد ذلك بقرون لشيء من الانعزال في البيئات الجغرافية بسبب السياسة والحروب وغير ذلك من عوامل الانغلاق. لكنّ الملاحظ أنّ العربية الفصحى حين تعرّضت لكلا الأمرين: الانتشار والانعزال، سلمت من التشعّب إلى لهجات أو لغات مستقلّة.

والحقُّ أنّ هناك عوامل قلّلت إلى حدّ كبير من تأثّر العربية الفصحى بالمكان والزمان. وهذه العوامل هي: القرآن الكريم والمنهج المعياريّ والتراث الأدبي[١٢]. وقد عملت هذه العوامل على إبقاء عناصر الثبات والاشتراك جامعة بين الأمصار الناطقة بالعربية، وإن كانت بعيدة عن مركز انتشارها، أو منعزلة عمّا سواها، في صورة عزّ نظيرها قياساً على غيرها.

ونجد مصداق ذلك في أمثلة اللحن التي درسنا، إذ شهدت معظم الأمصار

الناطقة بالعربية تأليفاً في اللحن بدءاً من العراق قاعدة الخلافة، ومروراً بالشام ومصر، وانتهاءً بالأندلس وغيرها من أقطار المغرب. ففي العراق كانت البداية ثمّ تشعّب التأليف منذ القرن الرابع الهجريّ، فظهر في الأندلس وصقلية وتونس لغويون عُنوا بموضوع اللحن. وظهر بعد ذلك بقرنين تقريباً في الشام ومصر لغويون آخرون ألّفوا في اللحن، ثمّ ظهرت بعد ذلك مصنّفات في العراق وتركية وغيرهما.

ويبدو للوهلة الأولى كما ظنّ بعض الدارسين أنّ هذه المصنّفات تحوي لهجات الأمصار التي أُلِّفت فيها أو نُسبت إليها. لكنّ الحقيقة غير ذلك، لأنّ معظم المصنّفين لم يقصدوا التعبير عن أيّ استقلال للخصائص اللغوية الجارية في بيئاتهم، كما لم يقدّموا – وهذا هو الأهمّ– مادة تصلح لاستخلاص شيء من ذلك وإن لم يقصدوه. فهم ذكروا بعض ما يتّصل بالمكان من أثر في بعض الاستعمالات، وقارنوا بين أمثلة من المشرق بأخرى من المغرب، لكنّهم لم يتوسّعوا في ذلك نظراً لاعتصامهم بالعربية الفصحى واعتدادهم بشواهدها القرآنية والشعرية، وقياسهم كلّ تغيّر على ما صحّ من لغة العرب الأوائل.

ولقد كانت تراودنا فكرة التقسيم الجغرافي حين بدأنا بضمّ المادة التي عملنا فيها في الدراسة التي أشرنا إليها مراراً، لكنّ المقارنة الأولية بين أمثلة هذا المصنّف وذاك – وإن تباعدا في البيئة أو الزمان– لم تكن تشجّع على التصنيف المكاني الخالص، أي فصل أمثلة هذا الإقليم عن غيره، وتحليلها منعزلة عمّا سواها. ولو أن هذا تمّ لوقعنا في تكرار يكاد يشمل معظم الأمثلة لأنها مشتركة بين أمصار المغرب والمشرق، لكنّ هذا لا ينفي وجود أمثلة قليلة اختصّ بها هذا الإقليم أو غيره، وإن لم تسلم في زعمنا من أن تكون متّصلة بلهجة من لهجات العرب القدامى في أغلب الأحيان.

وممّا يقلّل من الأثر المكاني أنّ بعض المصنِّفين كانوا ينقلون معظم الأمثلة من المصنّفين السابقين، لا من بيئاتهم، أو ممّا وقفوا عليه لدى معاصريهم. كما أنّ بعض الشرّاح وأصحاب الردود تناولوا مصنفات متعدّدة بالنقد والرد، على الرغم من اختلاف البيئة. من ذلك مثلاً "**أدب الكاتب**" لابن قتيبة، وشرحه "**الاقتضاب**" لابن السيد. فالكتاب الأصلي ظهر في العراق، على حين أنّ صاحب الشرح أندلسي. ومنه أيضاً "**درّة الغواص**" للحريريّ، وشرحها للخفاجي. فالدرّة من لحن الخواص في العراق كما يُستفاد من عنوانها، وبيئة مؤلفها، على حين أنّ شارحها الخفاجي مصريّ.

وليس هناك من بعد خلافات أساسية بين بيئة وأخرى من البيئات العربية. وعلى افتراض أنّ شيئاً منه وجد حيناً من الدهر، فقد تلاشى أمام تمسُّك الناس بالعربية الفصحى المشتركة. ويكفي المرء أن يشير هنا إلى الآثار الإيجابية للهجرات العربية التي انطلقت مع الفتح الإسلامي، واستمرت بعد ذلك ناشرة القبائل العربية في أمكنة جديدة غلب عليها اللسان العربي الذي اعتصم به أصحابه اعتصامهم بالدين. وعلى هذا يستطيع الدارس تفسير كثير من الخصائص المشتركة بين قطر وآخر بالنظر إلى وجود صلات القربى والنسب على الرغم من بعد الديار. آيةُ ذلك أنّ أمثلة كانت ترد في مصنفات الأندلسيين والمغاربة، فَتُرَدّ إلى أصولها اليمنية القديمة، أو إلى حيث شاعت في مكان معيّن لإحدى القبائل العربية.

ومن أجل ذلك كلّه نرى أنّ وصف هذا الكتاب مثلاً بأنّه كلام عامة صقلية، أو عامة بغداد، أو مصر، أو الشام، ونحو ذلك لا يشير إلى أنه كلام منعزل عن غيره، أو أنه ينفرد بخصائص واسعة لا نجدها في غيره. بل هو غالباً جزء من كلّ، فيه من عوامل الاتصال ما يفوق كثيراً ما يكون من عناصر الانفصال.

ب- قواعد الاحتجاج:

لم تشهد قواعد الاحتجاج لأمثلة اللحن تغيّراً كبيراً يمكن أن يعدّ خروجاً على ما تعارف عليه أهل اللغة من قواعد مطّردة. فالاحتجاج بالشعر، وبالقديم منه خاصة لمّا يزل يحتلّ مكان الصدارة. كما أنّ أقوال اللغويين المتقدّمين ما فتئت تدور على ألسنة المتناقشين من أصحاب المصنّفات، فتُجيز قولاً وتمنع آخر. أما ما يشير إلى شيء من التحوّل عمّا عرف عن قواعد الاحتجاج فقد جاء في المرتبة الثانية، إذ لم يكن يزيد على التوسّع في الاستشهاد بالحديث والأثر، وقبول بعض آراء اللغويين المتأخّرين وأقوالهم، والاستئناس بالشعر المولّد بعد عصر الاحتجاج. لكنّ هذا التحوّل الطارئ لم يشمل أغلبية المصنّفات، بل اقتصر على بعضها، كما أنّه لم يأت ضمن خطّة واضحة لتعديل قواعد الاحتجاج المعهودة على أيّ نحو من الأنحاء[١٣].

والحقّ أنّ الاتجاه السائد في مناقشات الاحتجاج لصحّة الأمثلة أو عدمها لم يزل يدور حول ما نُقل من اللغة نصّاً ضمن الحدود التي وضعوها، مع الاختلاف الذي رأيناه بين مصنّف وآخر حول تقدير مستوى الاحتجاج كالفصيح ونحوه، أو ما كان لهجة، أو شاذاً، وغير ذلك. ويبدو هذا جليّاً في المناقشات التي حفلت بها كتب الشروح والردود، إذ لم تخرج عن سبيلين اثنين إلا نادراً، وهما: إيراد شاهد لم يذكره المصنِّف السابق، أو صاحب الكتاب الذي يُشْرَح أو يُرَدُّ عليه. وبهذا الشاهد الذي هو ممّا يُعتدّ به يكون الردّ. أو تأويل الشواهد التي أوردها المؤلف السابق لإثبات سوء فهمه لموضوع الاستشهاد وخطأ تفسيره له.

فالمشكلة الرئيسة في هذا الصدد هي أنّ معظم المصنّفين تقيّدوا بما جاء عن العرب، وإن اختلفوا فيه. أما ما لم يتكلم به عربيّ يُحْتَجّ به فلم يُقبل. وهذا نحو

من التشدّد الذي إن جاز في النحو ونظامه لم يجز في المفردات ودلالاتها. فإيقاف المعاني عند حدود صارمة لم تكن تؤيّده الوقائع اللغوية المتداولة، إضافة إلى أنه في زعمنا موقف نظريّ ينسجم وما تواضع عليه اللغويون من رفض التغيّر أساساً وفي كلّ جانب. فتغيّر المعاني لم يُعرف أنه توقف عند حدّ بدءاً من الألفاظ الإسلامية، ثمّ ما ولّدته الحضارة والعلوم المستحدثة في العصر العباسي وما تلاه، وهو جار في تضاعيف الكلام عصراً بعد عصر.

ومع أنّ الاتجاه السائد في المصنّفات هو ما ذكرنا، فقد وجدنا بعض المصنّفين يتوسّعون في تطبيق معايير أخرى حين الاحتجاج هي: ١- أصل الدلالة، ٢- معنى الصيغة، ٣- المجاز. وبذلك تمّ إخراج عدد من الأمثلة من نطاق المسموع إلى نطاق المقيس.

ج- المستوى اللغويّ:

يقود الحديث عن المستوى اللغويّ لأمثلة اللحن في الدلالة إلى الوقوف عند مَن صدر منهم اللحن. فالعامة الذين يُذكرون في تلك المصنّفات هم كما تبين لنا جماعات من التجار والصنّاع والطلاب وبعض المتعلمين الذين لم يحصّلوا الكثير من المعارف. أما الخاصة الذين يرد ذكرهم في بعض المصنّفات فهم علماء اللغة والأدب وأهل الفقه والدين، والأطباء والفلاسفة والحكماء ومن في مستواهم. ولقد رأينا من يزعم أنّ العامة ليسوا هنا الدهماء وخشارة الناس، بل هم المثقفون الذي تتسرب إليهم أمثلة من لغة التخاطب اليومية فيستعملونها في أحاديثهم وفي كتاباتهم. وهذا زعم فيه خلط واضح بين مفهومي "العامة" و"لحن العامة"، فالعامة هم كما رأينا فئات متوسطة من المجتمع تمثل عامة المتعلمين. على حين أنّ "لحن العامة" مصطلح شامل يمكن أن ينطبق على معظم أمثلة اللحن[١٤].

فبداية اللحن كانت لدى العامة ثم تسرّب منه شيء إلى الخاصة. أما "لحن الخاصة" فهو مصطلح ينطبق على قليل من الأمثلة التي تفرّد بها الخواص والتي يصعب فصلها عن أمثلة العامة إلا إذا كانت الأدلة متوافرة، كما هي الحال لدى ابن مكي الذي جمع أمثلة ممّا يشيع لدى فئات الخاصة تفصيلاً. ولا يكفي دوماً الاقتناع بما يذكره المصنِّف من فصل أمثلة الخاصة عن العامة، إذ تختلط الأمور فيضيع المرء إذا تابع مصنّفاً كالحريريّ الذي جعل الخواص في عنوان كتابه "درّة الغواص في أوهام الخواص"، لأنّ معظم أمثلته ليست للخاصة بل للعامة، وهذا ما جرى التدليل عليه في موضعه من الدراسة.

والعامة ليسوا الدهماء وخشارة الناس لأنّ المقصود هو العامة العليا أو الأولى. أما العامة السفلى فقد أعرض عنهم المصنفون لأنّ أخطاءهم مما لا يعزب عمّن تمسّك بطرف من الفهم والعلم(١٥).

فالمستوى اللغويّ لأمثلة اللحن كان من "المتوسط" الذي شاع لدى من تلقوا شيئاً من التعليم، أو كان لهم بالثقافة سبب، وهم يتحدثون العربية الفصحى أو يتطاولون إليها متفاصحين. ولا شكّ في أنّ تخفُّفاً طرأ على الإعراب ونظام الجملة لدى هؤلاء وغيرهم، لكنّ هذا لا يؤثّر في اتّصال أمثلة الدلالة بالعربية الفصحى. واستناداً إلى ذلك نجد أنّ المستوى الموصوف لا يساعد على تبيّن خصائص محلية متكاملة أو مطردة.

ولقد قمنا في سبيل التأكد ممّا ذهبنا إليه آنفاً بإجراء إحصاء شامل لأمثلة التطوّر الدلالي بسبله المعروفة: التخصيص والتعميم والنقل، فتبين لنا أنّ المجال الذهنيّ لم يحظ إلا بتسعة أمثلة من مجموع مئة وثلاثة أمثلة دُرست في فقرة "النقل والمجاز". على حين أنّ ما تبقى وهو الأكثر حازه المجال الحسيّ

بأنواعه الطبيعية والصناعية والأفعال والصفات الحسية. ويلاحظ من بين المحسوسات أنّ الأسماء الدالة على خلق الإنسان وصفاته الحسية، والحيوان، والنبات، والأرض، والطبيعة عامة تمثّل النسبة الكبرى من الأمثلة. ثم تتلوها الأسماء الدالة على مسمّيات صناعية، كالأدوات واللباس والأثاث والبناء ونحوها. وتأتي أخيراً أمثلة الأفعال الدالة على حركات محسوسة.

ويؤيّد ما جاء في التخصيص والتعميم من أمثلة النتيجة التي استخلصناها آنفاً. فالأمثلة التي وردت هنا بلغت أربعة وتسعين مثالاً، نال أكثرَ من ثمانين مثالاً منها المجالُ الحسيّ بأنواعه المختلفة. ولعلّ في هذا وذاك دليلاً على أنّ الأمثلة التي شاعت من اللحن تقع في درجة وسطى بين كلام أهل العلم والأدب ومن في مستواهم، ولا سيما حين يؤلّفون أو يتحدّثون في شؤون علومهم من جهة، وكلام السوقة من الدهماء الذين ينطبق عليهم اسم "العامة السفلى" من جهة أخرى.

د- الجوانب الفنية:

يقصد بالجوانب الفنية هنا تصنيف أمثلة اللحن في الدلالة جميعاً وفق قوانين تغيّر المعنى لكشف الاتجاهات التطوّرية في الدلالة. فالأمثلة المسجّلة من هذه الوجهة لا تخرج عن أن تكون ضمن واحد من هذه الأقسام:

١- ما يتعلّق بالفروق، والتقييد، والعلاقات الدلالية الأخرى كالاشتراك والتضاد.

٢- ما يتعلّق بالعموم والخصوص.

٣- ما يتعلّق بالنقل ضمن مجال واحد، أو من مجال إلى آخر.

٤- ما يُردّ إلى سبيل من سُبل المجاز بأنواعه.

٥- ما يُعدّ في الارتجال الذي لا يمكن ردّه إلى واحد من الأقسام السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أننا خرّجنا كثيراً من الأمثلة الصرفية قياساً على ما سبق من قوانين المعنى. كأن يكون هناك تخصيص لهذا الوزن أو تعميم، أو نقل من دلالة الفاعلية إلى المفعولية، أو أن تكون هناك فروق بين صيغة وأخرى لا يعتدّ بها العامة ونحو ذلك. كذلك ألحقنا ما جرى على القياس من الاشتقاق على القواعد المعروفة بما سبق، لأنّ فيما يقاس على صيغة معروفة استكمالاً لإمكانات موجودة بالقوة، واستثماراً لها بإيجادها بالفعل.

ولقد ظهر لنا بوجه عام أنّ العامة لا ينظرون في الفروق، ويميلون إلى الاقتصاد في بذل الجهد، ويتّجهون غالباً إلى التعميم، ولا يحرصون على الدقة في التعبير إلا نادراً. كذلك يلاحظ أنّ الاشتقاق القياسيّ قليل لديهم، على حين ظهر بعض الدخيل في استعمالهم.

٥- خاتمة: توظيف المعطيات:

لقد كانت دراستنا ابتعاثاً لجوانب من الدرس اللغويّ القديم لإبرازها في صورة جديدة استعنّا في رسم حدودها وتوضيحها بالمناهج اللغوية الحديثة التي لا يسع الدارس تجاهلها أيّاً كان موقفه منها. وكان من وراء ذلك قصد إلى تبين شيء من مسيرة اللغة عبر الزمن خدمة لقضية التطوّر. ولذلك اتجهنا إلى أمثلة اللحن سعياً إلى الوقوف على المادة الصالحة لهذا الدرس.

ولا بدّ من أن يلاحظ أنّ الدرس اللغويّ التاريخي ما يزال عندنا جديداً، ولم يُؤت النتائج المرجوة منه. ولذلك رأينا أنّ ما يقدّمه دارس واحد في هذا المعترك الصعب ليس إلا لبنة في بناء متعدّد الأنحاء كثير الأرجاء يتطلّب إنجازه تضافر الجهود واجتماع الخبرات.

ومهما يكن من أمر فإننا نخلص إلى أنّ الإفادة من تراث لحن العامة في

مشروع المعجم التاريخي أمر ضروريّ وممكن أيضاً بالوسائل المتوافرة الآن. وإذا كان المعجم التاريخي يحتاج إلى معظم ما ورد في مصنّفات لحن العامة لرسم التطوّر التاريخي للدلالات والصيغ، فإن المعجم الأساسي لا يستغني عمّا ورد في تلك المصنّفات من جديد يُضاف إلى رصيد اللغة المتداول بعد عرضه على الجهات التي أخذت على عاتقها مراقبة التغيّر اللغويّ وحراسة الفصحى من الشطط في الابتداع.

ففي تراث لحن العامة استكمال لتسلسل المعاني في كثير من الدلالات والصيغ، مع إشارات قد تكون ذات فائدة في النظر إلى بعض الاستعمالات الخاصة أو المحدودة. فالجانب الزمني كما مرّ بنا واضح المعالم في معظم أمثلة اللحن، ممّا يساعد الباحثين المحدثين على السير قدماً في هذه السبيل التي ظنّ كثيرون أنّها لم تُوطأ من قبل.

وتراث لحن العامة وفق ما رأينا من المصنّفات المخصّصة له جانب أساسي ومعقّد من جوانب الدرس اللغويّ، وهو لذلك أقرب منالاً من غيره، إذا ما شاء الدارسون توظيفه في مشروعات المعجم العربي ودراسات التطوّر التاريخي. فإذا ما قورن بجوانب الثقافة الأخرى كالمصنّفات التاريخية والجغرافية وكتب الرحلات ومصنّفات الفقه والحديث وسائر كتب التراث الأدبي والفكريّ، بدا ما فيه من قرب إلى المعجم دراسة وتصنيفاً. على حين أنّ معظم ما ذكرنا من جوانب التراث التي يرجى الإفادة منها في مشروع المعجم التاريخي خصوصاً ليس مُتيسِّر المأخذ، نظراً لتشعّبه وطبيعته التي نأت عن توضيح ملامح التغيّر قصداً على نحو ما رأينا في مصنّفات لحن العامة.

ثم إننا نجد أنَّ هذا التراث – مع ما ذكرنا من تحفّظ حول تمثيله للعامة– هو أوسع النواحي التي يمكن للدارس أن يجد فيها ملامح التغيّر القريبة من لهجات الخطاب

اليومي وصور الاستعمال الحي إلى حدّ معلوم. على حين أنّ معظم الجوانب الثقافية الأخرى ضمّت ما يتّصل بالمصطلحات والمواضعات المتعلّقة بالعلوم والمعارف ذات الانتشار المحدود. ونودّ ههنا أن نشير إلى أنّ معظم ما ورد في هذه الجوانب ليس إلا من "المولّد" الذي ظلّ مرتبطاً بالعربية الفصحى في معركة تحديثها العلمي. وقد أمدّها هذا المولّد دلالةً وصيغةً بِطاقات غنية استطاعت بها أن تكون لغة العلم والفلسفة والمنطق والطب والفلك والجغرافية وغير ذلك من العلوم المستحدثة، إضافة إلى استيعابها مصطلحات العلوم العربية وفنونها المحدثة. ويلاحظ أنّ المولّد صادف قبولاً لدى اللغويين وإن كانوا متشدّدين، لأنّه كان يلبّي حاجة ماسّة لدى الدوائر العليا من الناس الذين كانوا على قدر كبير من العلم باللغة. ومن الممكن الافتراض أنّ المولّد كان من "التطوير" الواعي الذي يصدر عادة عن تلك الدوائر، فيسارع الناس إلى تقبّله واستعماله، ولا سيّما إذا ما أُتيحت له فرص الشيوع.

ولأجل توظيف أمثلة لحن العامة في مصادر المعجم التاريخي نرى أن يجري إحصاء شامل لكلّ ما يتعلّق بالدلالة والصرف في جميع مصنّفات اللحن التي وصلتنا. ثمّ يكون بعد ذلك ضمّ جوانب المتشابه والمكرور في تسلسل زمني. وينظر بعدئذ، وفي سياق كلّ تغيّر في ثلاثة أمور هي:

١- قربه أو بعده عن الفصحى المدونة في المعاجم.

٢- درجة الشيوع ومدى الاستعمال زماناً ومكاناً.

٣- دائرة الاختصاص أو الاشتراك.

ولن يكون المقصود من هذا النظر الحكم على أيّ مثال بالخطأ أو الصواب، بل توضيح التغيّر الطارئ ومداه ضمن تاريخ وصفيّ خالص لحياة المفردات ودلالاتها عبر تقاطع الزمان والمكان. وسوف يكون في هذا من دون شكّ

نفع عميم يوظَّف في قضايا العربية الفصحى مصطلحاً وتعريباً وفتحاً لمجالات لم تكن تنتشر من قبل.

الحواشي:

١- انظر: دراستنا في المجلة العربية للعلوم الإنسانية "من أثر اللسانيات في الدرس اللغويّ العربي ومناهجه"، العدد ٢٧، المجلد ٧، صيف ١٩٨٧، ص١٦٢.

٢- انظر: نصار، د. حسين: المعجم العربي، مكتبة مصر، القاهرة ط٢، ١٩٦٨، ٧٤٧/٢- ٧٥١.

٣- قارن حول هذا الاقتراح ما سبق إليه عبدالله العلايلي في: تهذيب المقدمة اللغوية للدكتور أسعد علي، دار السؤال، دمشق ط٣، ١٩٨٥، ص٢٦٩- ٢٧٢، وانظر: نصّار، د. حسين، المعجم العربي، ٧٦٢/٢.

٤- انظر: فك، يوهان، العربية، ترجمة د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠، ص٢٤٣- ٢٥٥.

٥- في كتابنا "مصنفات اللحن والتثقيف اللغويّ حتى القرن العاشر الهجريّ: دراسة تطبيقية في جوانبها الدلالية"، وهو تحت الطبع الآن في دمشق.

٦- المصنفات المعتمدة في كتابنا المذكور آنفاً هي بحسب الترتيب الزمني لسني وفاة أصحابها:

١- ما تلحن فيه العوام للكسائي (ت ١٨٩هـ).

٢- إصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ).

٣- أدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ).

٤- الفصيح لثعلب (ت ٢٩١هـ).

٥- لحن العوام للزُّبيدي (ت ٣٧٩هـ).

٦- التلويح في شرح الفصيح للهروي (ت ٤٣٣هـ).

٧- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي (ت ٥٠١هـ).

٨- درّة الغواص في أوهام الخواص للحريري (ت ٥١٦هـ).

٩- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب لابن السيد (ت ٥٢١هـ).

١٠- شرح أدب الكاتب للجواليقي (ت ٥٣٩هـ).

١١- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي.

١٢- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ).

١٣- تقويم اللسان لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

١٤- ذيل فصيح ثعلب للبغدادي (ت ٦٢٩هـ).

١٥- الجمانة في إزالة الرطانة لابن الإمام (ت بعد ٨٢٧هـ).

١٦- التنبيه على غلط الجاهل والنبيه لابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ).

١٧- بحر العوام فيما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي (ت ٩٧١هـ).

١٨- شرح درّة الغواص للخفاجي (ت ١٠٦٩هـ).

٧- انظر: ابن السيد، الاقتضاب، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٠١، ص ١٥٠.

٨- انظر: البغدادي، ذيل الفصيح، مطبعة السعادة بمصر، ط١، ١٩٠٧، ص١٠٣- ١٠٤.

٩- انظر: المصدر السابق، ص١٠٨.

١٠- انظر: كتابنا: مصنفات اللحن، ص٤٦.

١١- انظر: المصدر السابق ص٣٦٣- ٣٦٦.

١٢- انظر: عبدالتواب، د. رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٨، ص١٧٩- ١٨٠.

١٣- انظر: كتابنا: مصنفات اللحن، ص٣٥٧- ٣٦٣.

١٤- انظر: مطر، د. عبدالعزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص٤٠، وانظر: نصّار، المعجم العربي، ٩٦/١.

١٥- انظر: الزبيدي، لحن العوام، تحقيق د. رمضان عبدالتواب، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٤، ص٧- ٨، والجواليقي، التكملة، تحقيق عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي بدمشق، د. ت، ص٤٢، وابن الجوزي، تقويم اللسان، تحقيق د. عبدالعزيز مطر، دار المعرفة بالقاهرة، ط١، ١٩٦٦، ص٧٤، ومقدمة د. مطر لتقويم اللسان، ص٤١.

المصادر والمراجع:

ابن الجوزي: تقويم اللسان، تحقيق د. عبدالعزيز مطر، دار المعرفة بالقاهرة، ط١، ١٩٦٦.

ابن السيد: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٠١.

البغدادي: ذيل الفصيح، مطبعة السعادة بمصر، ط١، ١٩٠٧.

الجواليقي: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، تحقيق عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي بدمشق، د. ت.

الزبيدي: لحن العوام، تحقيق د. رمضان عبدالتواب، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٤.

عبدالتواب، د. رمضان: بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٨.

علي، د. أسعد: تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، دار السؤال، دمشق، ط٣، ١٩٨٥.

فك، يوهان: العربية، ترجمة د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠.

قدور، أحمد محمد: مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، تحت الطبع في دمشق.

"من أثر اللسانيات في الدرس اللغوي العربي ومناهجه." العدد ٢٧، المجلد ٧، صيف

١٩٨٧، ص ١٥٨- ١٦٧، المجلـــة العربيـــة للعلـــوم الإنسانية، الكويت.

مطر، د. عبدالعزيز: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.

نصّار، د. حسين: المعجم العربي، مكتبة مصر، القاهرة، ط٢، ١٩٦٨.